الشرق ٢-٧-٢٠١٩

تقارير دولية تحذيرية رغم إجراءات الضبط المالي

غبريل لـ«الشرق»: الاقتصاد اللبناني بحاجة الى حوافز ضريبية

كتبت ريتا شمعون:

بينما كان مجلس النواب يبحث مشروع موازنة العام٢٠١٩ في لجنة المال والموازنة ٢٠١٩ زارت بعثة من الصندوق الدولي لبنان تمهيداً لوضع تقريره عن الوضع النقدي والمالي والذي من المفترض انجازه قبل منتصف تموز وهو محطة اساسية تؤثر كثيرا على تقدير الوضع الاقتصادي وبالتالي تصنيف لبنان.

وكانت جميع المؤسسات الدولية قد رحبت بمشروع موازنة العام ٢٠١٩ وهي تتابع قراءتها بطريقة متأنية مع المراهنة على اقرار الموازنة والالتزام بالاجراءات وحماية الاستقرار السياسي والحكومي.

وكانت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت لبنان برئاسة كريس جارفيس قد تمنت ان يقر مجلس النواب الموازنة باقرب وقت ممكن والتي جرى العمل فيها لخفض العجز الى ٧،٦% ما سيساعد على تحرير الاموال التي يحتاجها لبنان من مؤتمر سيدر.

فيما وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني فقد أعلنت ان لبنان يستهدف خفض العجز وان المركز المالي الخارجي للبنان لايزال يتعرض لضغوط وهو ما يتضح في انخفاض الاحتياطات الاجنبية والودائع المصرفية في الاشهر الاربعة الاولى من السنة مؤكدة ان استمرار انخفاض الاحتياطي قد يسبب المزيد من تآكل الثقة في النظام المالي اللبناني.

اما وكالة «موديز » التي اصدرت تقريرا تضمن تحليلا ائتمانيا للبنان تحدث عن احتمال تحرك الحكومة لاتخاذ تدابير تشمل اعادة هيكلة الدين او اجراء آخر لادارة الالتزامات، فقد ذكرت ايضا بأن تباطؤ التدفقات الرأسمالية على لبنان وتراجع نمو الودائع يعززان هذا الاحتمال، ما استدعى ردا مطمئنا من وزير المالية علي حسن خليل مؤكدا ان «الامور تحت السيطرة.«

كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس الدكتور نسيب غبريل قيم في حديث لـ»الشرق» الوضع الاقتصادي برمته خصوصا ما يتعلق بمشروع موازنة العام ٢٠١٩، فرأى أن دور مجلس النواب اللبناني هو محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية. وقال إذاً النقاش في مجلس النواب ضروري، وجيّد وبنّاء، ولكن يجب أن يؤدّي إلى نتائج ملموسة. وحسنًا فعلت لجنة المال والموازنة بإلغاء بعض البنود المتعلقة بالضرائب والرسوم من مشروع موازنة الـ٢٠١٩، إذ أن أي زيادة للضرائب أو فرض أي ضريبة جديدة في الوضع الاقتصادي الحالي لا يخدم ثقة القطاع الخاص ولن يدعم العجلة الاقتصادية. وكان على اللجنة ان تستمر في هذا الاتجاه وتلغي بند زيادة الضريبة على الفوائد وتوقف العمل بالازدواج الضريبي. وكان أجدى للحكومة أن تخفض النفقات بشكل جذري بدل الاكتفاء بخطوات خجولة وبالاعتقاد أن المصارف التجارية ستكتتب بسندات خزينة تحمل فائدة ١% من اجل تخفيض كلفة خدمة الدين العام، وذلك بالرغم من عدم اخذ رأي جمعية المصارف بهذا الموضوع.

واضاف ان «احد المهام المتوقعة من لجنة المال والموازنة هي مساءلة الحكومة عن توصيف مكافحة التهرب الضريبي في مشروع الموازنة، اذ ان هذا التوصيف لن يؤدي تلقائياً» الى تحسين الايرادات. وما يتوقعه المكلّف اللبناني هو ان تسأل اللجنة عن آلية تحسين الإيرادات بشكل فعّال من خلال مكافحة التهرب الضريبي، وتفعيل الجباية وضبط الحدود والمعابر غير شرعية، ومكافحة التهرب الجمركي، وتطبيق قوانين سارية المفعول لا تُطَبَّق إلا جزئيًا، وإيجاد حلّ نهائي لمسألة الأملاك البحرية والكسّارات غير شرعية. والأرقام توضح حجم التهرب الضريبي في لبنان، اذ أن الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة تشكل ٢٠% من مجمل الإيرادات الضريبية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينما تبلغ حوالى ٣٠% في لبنان.

وتابع «أيضا»، ما يتوقعه المكلّف اللبناني، وهو مصدر اجور رواتب ومخصصات كل رئيس ونائب ووزير وموظف وعامل ومتقاعد في القطاع العام، ان تبدأ لجنة المال والموازنة أولاً و»الهيئة العامة لاحقا» مساءلة مجلس الوزراء عن سبب عدم تخفيض النفقات العامة بشكل جدّي وجذري في موازنة الـ٢٠١٩، وعن عدم الغاء الوف من الوظائف الوهمية، وعن عدم خفض معاشات ومخصصات الرؤساء و الوزراء والنواب كخطوة أولى لها دلالات بالغة الاهمية على طريق خفض النفقات العامة ولجم الهدرالمقونن وإعادة هيكلة القطاع العام.«

ماذا ينتظر المجتمع الدولي من تلك الموازنة خصوصًا أن رئيس بعثة الصندوق الدولي كريس جارفيس الذي يزور لبنان تمنى أن يقر مجلس النواب الموازنة بأقرب وقت مع الحفاظ على نسبة خفض العجز ٧,٦%؟

اجاب: من الواضح أن المجتمع الدولي ينتظر تخفيض عجز الموازنة في ٢٠١٩ ليس فقط ورقيًا، ولكن فعليًا. كما ينتظر بدء الإصلاحات الهيكلية، ابتداءً من اصلاح قطاع الكهرباء الذي يشكّل عبئًا على المواطن والقطاع الخاص اللبناني، قبل أن يكون عبئًا على الخزينة وعلى المالية العامة. وفي هذا الإطار جاءت الإشارات واضحة من المجتمع الدولي على ضرورة تأسيس الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء وتعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان كمؤشرات على شفافية عملية اصلاح القطاع، وكل تأخير في هذا المجال هو إشارة سلبية عن الجدّية في تطبيق معايير الشفافية في المشاريع المتعلقة في قطاع الكهرباء.

واضاف «اما بالنسبة للنظرة المستقبلية، فان الجميع في لبنان والخارج بانتظار تبيان مدى جدية السلطات اللبنانية وصدقيتها في تطبيق الاجراءات التي من شأنها تخفيض النفقات وتحسين الإيرادات من اجل تقليص العجز العام وحاجات الدولة للاستدانة. وهذا الانتظار ينسحب على القطاع الخاص وتحديدا القطاع المصرفي في لبنان، كذلك على المواطن اللبناني، كما على المجتمع الدولي والدول والمؤسسات التي شاركت في مؤتمر سيدر والتي تعهدت بـ١١,٨ مليار دولار للبنان، اضافة الى وكالات التصنيف العالمية. وبقدر ما ستكون هذه الاجراءات جدّية بقدر ما ستشكل «صدمة إيجابية» للأسواق المالية وللقطاع الخاص وللمجتمع الدولي، وبقدر ما ستكون سطحية بقدر ما ستعكس عدم صدقية السلطة الحاكمة وستبقي الوضع على ما هو عليه.

***بناءً عليه، ماذا تتوقع من تقرير الصندوق الدولي؟**

أجاب ان بعثة صندوق النقد الدولي قضت أسبوعين في لبنان والتقت بعدد كبير من المعنيين بالشأن المالي والاقتصادي والنقدي في القطاع العام والقطاع الخاص من ضمنهم رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، مصرف لبنان، جمعية المصارف، وبعض المصارف التجارية وغيرهم. ومن المتوقع ان يصدر عن البعثة في الأيام المقبلة بيان مفصّل عن رأي البعثة بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان بالإضافة الى نظرة مستقبلية وتوصيات. ولكن هكذا بيان مفصّل يحتاج الى موافقة السلطات اللبنانية المعنية لنشره، اذ لها الحق في الاطلاع عليه قبل نشره والموافقة او رفض نشره. وهذا البيان يعرف بـ»البيان الختامي للبند الرابع» او .Concluding Statement Article IVاما في حال رفضت السلطات المحلية نشر هذا البيان، فان البعثة تكتفي بإصدار بيان مقتضب. وفي ما بعد، أي بعد حوالي شهرين من زيارتها الى لبنان، تكون البعثة قد انهت تقريراً طويلاً وشاملاً عن الاقتصاد اللبناني ولكنها بحاجة أيضا» الى موافقة السلطات المحلية لنشره. وهذه كلها إجراءات طبيعية في علاقة وتعاطي صندوق النقد مع أي بلد في العالم.

ولكن الأهم هو نظرة البعثة للأوضاع المحلية اذ ان رأي الصندوق وازن، ويتابعه ويتوقعه عن قرب كل المعنيين بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان مثل وكالات التصنيف الدولية، المصارف الاستثمارية العالمية، المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، المفوضية الاوروبية، البلدان التي شاركت في مؤتمر CEDRE ، شركات إدارة الأصول الحاملة في محفظتها سندات الـ Eurobond اللبنانية، مراكز ومؤسسات البحث العالمية والاقليمية، الاغتراب اللبناني و المؤسسات الإغترابية في انحاء العالم، الصحافة ووسائل الاعلام العالمية والإقليمية، بالإضافة طبعا» الى السلطات المحلية، والقطاع المصرفي اللبناني، والمجتمع المدني والاكاديمي، ووسائل الاعلام المحلية.

وقال انه من المتوقع ان تركز البعثة في بيانها على ضرورة تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال إجراءات إضافية جذرية في موازنة الـ٢٠٢٠ وعدم الاكتفاء بالتدابير الخجولة لخفض النفقات الواردة في مشروع موازنة السنة الحالية. كما من المرجح ان تشجع السطات على إتمام وإقرار موازنة السنة المقبلة ضمن المهل الدستورية. أيضاً معروف عن بعثات صندوق النقد انها توصي بزيادة الضرائب كأحد الاقتراحات المفضلة لمعالجة الخلل في مالية الدول. ولكن نتمنى على البعثة ان تتجنب هذه المقاربة اذ إن مبدأ فرض ضرائب أو رسوم جديدة، أو رفع الضرائب القائمة، على أي شريحة أو قطاع من الاقتصاد اللبناني، لا يتحمله الاقتصاد اللبناني وسيؤدّي الى المزيد من الانكماش الاقتصادي. إذ أن الاقتصاد اللبناني بحاجة إلى حوافز ضرائبيّة عوض عن تكبيله بأعباءٍ إضافيّة، كما حصل مع قانون الضرائب الذي اقر في الـ٢٠١٧ وبدأ تطبيقه في ٢٠١٨ والذي أدّى الى إعادة توزيع ضخمة للدخل من القطاعات المنتجة والاسر والافراد الى القطاع العام. وهذا ما نتج عنه ازمة سيولة في الأسواق التجارية وفي الاقتصاد وادّى الى الركود الحالي للاقتصاد اللبناني، موضحاً ان العدالة الضريبية لا تكمن بزيادة نسبة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة على من يتقيّد بالقانون ويدفع ضرائبه بالكامل، اذ أن هكذا إجراءات، كما هو واضح في لبنان، تؤدي الى تراجع الإيرادات الضريبية. العدالة الضريبية والاجتماعية تكمن في مكافحة التهرب الضريبي ومعاقبة الشركات أو المؤسسات التي لا تصرح عن كامل دخلها خصوصًا المؤسسات التي تعمل في الاقتصاد الموازي حيث ليس لديها رقم ضريبي ولا تُصَرِّح عن دخلها وعن أرباحها، ولا تدفع الضريبة على القيمة المضافة. ولا تدفع الضرائب على رواتب وأجور عمّالها وموظفيها. والعدالة الاجتماعية تقتضي ان القطاع الأكثر ربحية في لبنان عليه التصريح عن دخله ودفع ضرائبه، وهو قطاع مولّدات الكهرباء غير شرعية. وقد شكلت الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة ٣٢% من اجمالي الإيرادات الضريبية في ٢٠١٠، وهي أعلى نسبة منذ بدء العمل في هذه الضريبة. وهذا دليل آخر على أن تشجيع الحركة الاقتصادية والنمو وتوسيع حجم الاقتصاد وبالتالي الصّحن الضريبي، هو السبيل الأفضل لارتفاع الإيرادات الضريبية وليتحسن وضع المالية العامة.

***هل تتوقعون أن تبقى نسبة النمو الاقتصادي في لبنان خجولة؟**

اجاب «في الواقع، إن الطريقة الوحيدة لتفعيل عجلة الاقتصاد ولرفع نسبة النمو الاقتصادي في لبنان ولجذب اهتمام المغتربين اللبنانيين للاستثمار مجدّدًا في لبنان هي من خلال تنفيذ الإصلاحات التي من شأنها أن ترفع ثقة المستهلكين والمستثمرين. هناك سببٌ واضح لتراجع نسبة النمو الاقتصادي في لبنان، وهو ليس عدم اليقين السياسيّ والأوضاع غير المستقرّة في منطقة الشرق الأوسط كما يحلو للعديد من السياسيين تكراره. هناك سببٌ أساسيٌ محلّي واضح هو تردّي المناخ الاستثماري، وبيئة الأعمال غير الملائمة، وتراجع القدرة التنافسية للاقتصاد.«

فبحسب الدراسة التي أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي على عيّنة من المدراء التنفيذيين في الشركات العاملة في لبنان، أن العوامل الأكثر إشكاليّة والعوائق لممارسة الأعمال التجارية في لبنان هي الضبابية السياسية، يليها الفساد في القطاع العام، وترهّل البنى التحتية، والبيروقراطية في الدوائر الرسمية، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية والمالية، والتضخم، ونسبة الضرائب المرتفعة.

اضاف: إذاً، على السلطات اللبنانية أن تطبّق الإصلاحات البنيويّة التي من شأنها تحفيز عجلة النمو وتخفيض حاجات الدولة للاستدانة ورفع مستوى الشفافيّة، ورفع انتاجية الإدارة العامة، ومكافحة الهدر والفساد، وتفعيل الهيئات الناظمة والهيئات الرقابية، وتحديث القوانين، وإعادة تأهيل البنى التحتيّة المترهلّة، وتخفيض عبء وكلفة القطاع العام على الاقتصاد. وكل هذه الإصلاحات، إن طُبّقت، ستصبّ في مصلحة لبنان واللبنانيين، إذ أنها سترفع مستوى تنافسية الاقتصاد اللبناني، وتطور مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، وبالتالي سترفع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات تؤدّي إلى خلق فرص عمل للشباب والشابات، وإلى لجم ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

ولكن كل ذلك يعتمد على إرادة جدية للسلطات التنفيذيّة والتشريعيّة في لبنان، وبالتحديد الطبقة السياسيّة، لتطبيق الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية. فالبلدان والمنظمات المانحة والداعمة التي شاركت في مؤتمر CEDRE كانت واضحة جداً أن المباشرة بالإصلاحات هو شرط لحصول لبنان على التعهّدات الماليّة. وبالتالي إن المسؤوليّة تقع بالكامل على عاتق الطبقة السياسية لتلقّف هذه الفرصة ولإثبات للبنانيين، قبل الإثبات للمجتمع الدولي، أنها جديّة في دعم النهوض الاقتصادي في لبنان.